هجرة الأسر الريفية ونمو العشوائيات الحضرية في الجزائر

أ/ مريم يحياوي
قسم العلوم الاجتماعية ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنــة

الملخص:
شهد المجتمع الجزائري خلال الفترة الأخيرة شكلا من عدم الاستقرار الاجتماعي خصوصا بالريف، الأمر الذي زاد من حدة هجرة الأسر الريفية تجاه المدن المستقرة نسبيا. أدى هذا السيل الكبير للمهاجرين إلى خلق مشكلات عدة على مستوى المدينة، لعل أبرزها اهتزاز النسيج العمراني، بنمو العشوائيات الحضرية، فساهمت الهجرة غير المنتظمة للأسر الجزائرية تجاه المدن إلى زيادة وتكاثر الأحياء الهامشية والفوضوية، هذا ما أدى إلى ظهور الكثير من الآفات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
يتناول المقال العلاقة الموجودة بين هجرة الأسر الريفية تجاه المدن في الجزائر ونمو العشوائيات الحضرية.
الكلمات الدالة: الأسرة ـ الهجرة ـ الجذب الحضري – العشوائيات الحضرية.

ABSTRACT
Algerian society witnessed during the recent form of social stability, especially in rural areas, which increased in the migration of rural families to cities relatively stable.

This large influx of migrants to create several problems at the city level, perhaps the most notable being that shook the urban fabric, the growth of urban slums, which contributed to the migration of others regularly to the families of Algerian cities to increase and the proliferation of marginal neighbourhoods and anarchism, which led to the emergence of many social ills, economic and environmental.

Article deals with the relationship between the migration of rural families to cities in Algeria and the growth of urban slums.

مقدمة:
تعتبر الهجرة عملية انتقال للأفراد والجماعات من مكان لآخر، وذلك لأسباب عدة، قد تكون اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، أو لعوامل ذات صلة بغياب ظروف الاستقرار. وتعد الهجرة الريفية – الحضرية اليوم أهم مظاهر

حركة السكان في الدول النامية ومنها بلداننا العربية وخاصة تلك التي مازالت نسبة سكان الأرياف فيها مرتفعة. لقد شهدت قرانا وأريافنا نزوحا كبيرا، لم يقتصر على الأفراد فحسب، بل تعدى ذلك إلى الأسر وبشكل كبير، إثر الظروف التي مرت بها بلادنا خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، الأمر الذي أنتج نوعا من اللاتوازن بالوسط الحضري، خصوصا تجاه النسيج العمراني، بنمو الأحياء الهامشية على أطراف المدن، وتأثير هاته العشوائيات الحضرية في ظهور وتطور سلوكات غير سوية للأفراد، ليس بهاته الأحياء فحسب بل حتى بأحياء المركز.

في هذا الشأن نتساءل: كيف تفسر ظاهرة الهجرة الريفية للأسر الجزائرية تجاه المدن، وما علاقة ذلك بنمو العشوائيات الحضرية على أطراف المدن؟.

1- مدخل حول الهجرة:

1- 1- مفهوم الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى، بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة[1].

والهجرة عملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة لتغير نظام العمل، والإنتاج في أغلب مجتمعاته، من الزراعة إلى الصناعة، ومن نظام للإنتاج الزراعي يقوم على استقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزا عن أن يوفر العمل لجميع السكان، إلى نظام يقوم على التصنيع، حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها أعدادا كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

من هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي، طالما كانت عملية التصنيع تصحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع لآخر، ولقد علقت على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية القرن الماضي في مختلف بلدان العالم.

ولهذا فقد حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة، من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد، أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد[2].

وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة، أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسرا، أو لهدف خططه المجتمع، وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا.

هناك الكثير من المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الهجرة، ولكن تختلف عنها، فنجد أن المهاجرين يختلفون عن المتنقلين، ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت لآخر، حتى ولو أضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة لا يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول[3].

كما نلمس فارقا واضحا بين التنقل الاجتماعي والهجرة؛ ذلك أن التنقل الاجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي، وقد يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة للانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغير فيزيقي تنطوي على عملة تنقل اجتماعي، على اعتبار أن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها، وهكذا[4].

2-1 - أبعاد الهجرة من الريف إلى المدن:

إن تشعب موضوع الهجرة، وخاصة مع التغيرات الإقليمية والدولية، ومع إفرازات العولمة، كل ذلك يجعل الباحثين عند دراستهم لخصائص الهجرة وانعكاساتها المختلفة يحاولون باجتهاد معرفة مجمل الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وهي تأخذ طابعا تحليليا ومقاربات موضوعية لتفسير هاته الظاهرة وتجلياتها، وأهم هذه الأبعاد: [5]

- **الهجرة عملية ديموغرافية واجتماعية:**

ويقصد بذلك أن لها خصائص ومميزات، وهي نشاط حيوي متحرك ومستمر ومتفاعل مع عناصر أخرى في المجتمع والبيئة، وتتأثر بعوامل كما تؤثر في الظروف والأوضاع المحيطة بها، ولها إيجابياتها وسلبياتها، وهي ظاهرة اجتماعية خاضعة للبحث العلمي، ويمكن استخلاص الفرضيات والقوانين التي تفسر حركة السكان في الظروف والأزمنة المتفاوتة.

- **خصائص المهاجرين:**

وجوب معرفة من الذي يهاجر؟ وما هي خصائصه البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية؟

حيث تختلف الآثار الإيديولوجية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة في البيئتين المصدرة والمستقبلة، وتبعا لخصائص ومميزات المهاجرين من حيث السن والجنس والمهنة والمستوى التعليمي والدين والجنسية وغيرها.

فأثر هجرة الشباب يختلف عن آثار هجرة الكهول، وكذلك هجرة المتعلمين عن غيرهم، وحتى في مسائل العلاقات خاصة الأسرية والقرابية مع الوسط الريفي الأصلي، حيث تجتمع خصائص عدة في المهاجر تجعله يعلن قطيعة مع وسطه الأصلي، ويشير (محمد الجوهري) في هذا الشأن إلى انخفاض كثافة هذه العلاقات وضعف التفاعل، وهي الأحوال الناجمة عن البعد المكاني، وتكون محصلتها في النهاية ضعف روابط الاتصال بين الأقارب وفتور العواطف وبرودها[6].

- **ظروف وعوامل الهجرة:**

للهجرة أسباب وعوامل وظروف، فالهجرة التي تتم في ظروف عادية وطبيعية تختلف عن الهجرة التي تحدث في ظروف غير طبيعية.

وهنا نتساءل: هل تتم الهجرة ضمن خطة سياسية مرسومة وفق قواعد محددة، أم أنها عشوائية غير واضحة المعالم؟ وهل الهجرة تتم في ظروف السلم أو الحرب؟ هل هي طوعية أو جبرية؟ هل تتم في أوضاع الرخاء والرفاهية الاقتصادية، أم في ظل الكساد والفقر؟ وهل هي نتيجة لظروف التماسك الاجتماعي، أم خلال الصراع السياسي والديني؟ هل تقابل هذه الهجرة هجرة عكسية قد تكون محدودة بسبب ازدحام وتلوث المدن؟[7] إن دراسة هاته الأبعاد تساعد الباحثين في تحديد معالم الهجرة والتعرف على الآثار المترتبة عنها، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من إجراءات إزاء كل ظرف من هذه الظروف.

1-3- طبيعة الجذب الحضري للمدن:

الهجرة الريفية تجاه المدن هي ظاهرة اجتماعية تتسم بتوفر أسباب سماها الاجتماعيون الأسباب الظاهرة والجاذبة، أو أسباب الطرد والجذب. فالهجرة الريفية نحو المدن ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وديموغرافية معقدة، تسهم وتشترك فيها عدة عوامل وأسباب، هذه الأسباب علاقات مركبة بحيث يتعذر التأكد من العوامل المسببة لبقاء بعض العوامل، ثابتة أو أخرى متغيرة.

يقدم التراث العالمي لدراسات الهجرة نتائج هامة تلقي الضوء على هذا الصنف منها من عدة جوانب. فبعضها يوضح عوامل الهجرة الريفية تجاه المدن، والأخرى تحلل عوامل التيار العكسي للهجرة، والثالثة تبين عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين، والأخيرة تكشف عن خصائص المهاجرين.

تعد الهجرة الريفية تجاه المدن اليوم أهم مظاهر حركة السكان خاصة في البلدان النامية ومنها الدول العربية، حيث يُحفز هذا النوع من الهجرة كلا من عوامل الطرد في المناطق الريفية وعوامل الجذب في المدن، ففي الدول العربية تشهد كل من مصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب والعراق وسوريا واليمن

ودولا أخرى هجرة كثيفة من الريف إلى المدن بالأخص تلك الواقعة على ساحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. ويأتي المهاجرون الريفيون، وغير الماهرين في الغالب، من المناطق الزراعية الداخلية والجبال والواحات، وهناك العديد من العوامل التي تقف وراء الهجرة، لكن تبقى المحفزات الاقتصادية هي الأهم، علاوة على الضغط السكاني وقلة الأراضي الزراعية الذي يسبب الفقر والجوع، وافتقار المناطق الريفية للاستثمارات الصناعية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية اللازمة، وتعاقب فترات الجفاف والكوارث، كلها تمثل عوامل طرد تدفع الريفيين للهجرة إلى المدن[8].

كما أن المدن تمتاز بجاذبيتها كمراكز لفرص العمل، ودخول أعلى، وكمراكز للتعليم والثقافة والنقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والصحية المرتفعة. وظهر بذلك مجتمعان: حضري وريفي، بينهما فوارق كبيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية[9].

لقد درس (محمد عاطف غيث) المجتمع القروي، وتبين له أن هناك أسبابا أخرى تضغط على الريفي حتى يغادر الريف ويتجه نحو المدن. ويرى أن الهجرة شملت أولئك الذين يملكون أراض زراعية والذين لا يملكون إلا مساحات ضئيلة جدا لا تكفي وحدها لسد حاجة الفرد الضرورية وعائلته، كما ذهب عدد من الأفراد من عائلات تملك أراض زراعية تسد حاجة جميع أفرادها وقد تزيد، وكان الدافع لهؤلاء أن العمل الزراعي لا يكفي إلى جانب الرغبة في الحصول على مزيد من المال[10].

ويضيف: في حين هناك آخرون يذهبون إلى أماكن العمل الجيدة، وليس في نيتهم البقاء، وقد كانت العودة بعد سنوات في المدن، من العوامل المؤثرة في طريق الحياة الجماعية التقليدية من حيث التخلق بأخلاق المدينة في الملبس والمسكن والكلام وطريقة ونمط العيش، وظهرت آثارهما بوجه خاص في النواحي الخاصة بالثقافة المادية، كما أنهم يحملون معهم طرقا جديدة وأفكارا جديدة[11].

يضيف (فيصل غرايبية) أن من أهم عوامل الهجرة عامل تحسين مستوى المعيشة للسكان[12]. في حين يذكر الآثار السلبية لهاته الهجرة على الأفراد والجماعات خاصة على مستوى الريف، أين تخلق الهجرة احتياجات إلى الأيدي العاملة بالزراعة، وهجرا واضحا للأرض وانكماشا في مقدار الإنتاج الزراعي، وكذلك تعميقا للتناقضات الاجتماعية من جراء تغير هيكل الملكية ونسق المكانة الاجتماعية، وهذا بالتالي ينعكس بوضوح على الوحدات الاجتماعية

الصغرى، أي الأسرة والفرد بخصائصها وأوضاعها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية[13].

إن الهجرة الريفية تجاه المدن أخذت شكلين في العموم، الأول يتعلق بالأفراد خاصة لغرض العمل، والآخر بالأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدي في إحدى التجمعات الحضرية بالمدن.

1-4- الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر:

شهدت الجزائر تطورا مهما لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر بـ:42 %.

وترجع أسباب تلك الهجرة إلى عوامل مهمة مادية ومعنوية شجعت الكثير من الجزائريين على الهجرة إلى المدن، ومن أهم هذه الأسباب والعوامل نجد: الأرض المستغلة حقيقيا من طرف الفلاحين الريفيين، أصبحت غير كافية لسد الحاجيات الضرورية، وأكثر من ذلك دون جدوى ومردودية، وأصبح الفلاح لا يستطيع أن يضمن بقاء الأسرة[14].

وقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في إنتاج هذا الواقع المر لحياة الشعب الجزائري، حيث يشير (الجيلاني باري) إلى أن الفلاحين الجزائريين ظلوا على هامش الحياة الريفية فازداد وضعهم سوءا بعد سوء، خاصة في الفترة 1952 – 1954 حيث قويت العمليات العسكرية، وكانت النتيجة جمع الفلاحين أو الريفيين في مناطق منعزلة[15]. وازدادت عمليات المستعمر العسكرية حرقا وإبادة لكل ما يملك الفلاح الجزائري من ماشية وأرض زراعية، علما أنها كانت قليلة جدا. لقد ورث الشعب الجزائري بعد الاستقلال اقتصادا منهارا في شتى المجالات، وكذا شعبا أميا فقيرا، وكان لذلك أثر كبير في وضعيته ونمط معيشته، فاختارت الكثير من الأسر الجزائرية والأفراد الانتقال من الريف إلى بعض المدن والتجمعات الحضرية المتوسطة، وقد شهدت الفترة ما بين 1962 إلى 1966 فترة مهمة سجلت أكثر معدلات الهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر، كان الحضري المسجل والمرتبط بالهجرة الريفية في حدود 600.000 شخص، بمعدل 150.000 شخصا في السنة، وتم تسجيل زيادات وتطورا مهما في نسب الهجرة على المدن، وإضافة إلى كل ما سبق يمكن أن نؤكد أن الواقع الذي كان يعيش فيه الفرد الجزائري أو الأسرة الجزائرية لم يكن السبب الوحيد لهجرته نحو المدينة، فهناك عوامل أخرى منها فرص الجذب المهمة التي كانت تستقطب الجزائريين للهجرة لما تتوفر عليه المدينة الجزائرية من فرص التعليم، أين توجد المدارس الكبرى والجامعات التي كانت قليلة خلال العقدين المواليين للاستقلال، إضافة إلى توفر المدينة على فرص أكثر للعمل خاصة في المجال الصناعي

والتجاري في ظل سياسة التصنيع التي تبنتها الجزائر خصوصا في بداية السبعينيات، أين أنشئت العديد من المنشآت الكبرى الصناعية، وكذا تأميم الكثير من المؤسسات الصناعية الحيوية، إضافة إلى بحث الجزائري والأسر الجزائرية عن العيش في رفاه اقتصادي ومعيشي بما تملكه المدينة من متطلبات ذلك.

لكن تعود الهجرة الريفية نحو المدن لتضرب بقوة وبسبب ظروف مغايرة للسابقة، وكانت العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، وما تبع ذلك من آثار مست مختلف القطاعات ومختلف الشرائح الاجتماعية، ولظروف عدم الاستقرار الأمني، قامت الكثير من الأسر الجزائرية بترك منازلها وحقولها والاتجاه نحو المدينة، بحثا عن مواقع عيش أكثر أمنا وبحثا عن عمل آخر لأفرادها، فكثرت الأعباء وزادت حدة أزمة السكن، وظهرت إثر ذلك تجمعات سكنية عشوائية وغير مخططة أفسدت الجانب الجمالي والبيئي بالمدن وخاصة بالعاصمة، ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الانحراف والجريمة والفساد الأخلاقي الذي انتشر بوجه جديد. فالهجرة الريفية نحو المدن في الجزائر وكبقية بلدان العالم خاصة النامية، تبقى تتحكم فيها عوامل الطرد الريفي والجذب الحضري، فالأصل ثابت بينما الظروف هي التي قد تغير في سلوك الأفراد المهاجرين، وفي تغير بنائي ووظيفي يمس الأسر المهاجرة.

2- الهجرة الريفية والعشوائيات الحضرية في الجزائر:

2-1- تعريف العشوائيات الحضرية:

لقد أخذت الأحياء الفوضوية المحيطة بالمدن عدة تسميات؛ كأحياء الصفيح، الأحياء الهامشية، الأحياء غير المخططة، الأحياء العشوائية، الضواحي، الأحياء المتخلفة... وغيرها، ورغم كثرة التسميات والأوصاف إلا أن واقعها المر واحد، التخلف والحرمان وانتشار القفر والسلوكات المنحرفة.

تعرف غالبا الأحياء العشوائية في المدن بأنها: تلك الأحياء التي يتكون سكانها غالبا من المهاجرين من القرى إلى المدن، يحملون معهم في سلوكهم، وفي ممارساتهم التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ويجلبون معهم معتقداتهم المتخلفة هدفهم الوحيد هو الهروب من الموت الاقتصادي والاجتماعي والبحث بكل الوسائل عن المال، حتى وإن كانت طرق الحصول عليه هي الممارسات الدنيئة، والمنحطة ويتخذون لهم بيوتا قصديرية تفتقر إلى أدنى التجهيزات التحتية[16].

ترى الباحثة المصرية "رانيا حنفي" أن تعريف العشوائيات يشمل: المناطق التي أقيمت بالجهود الذاتية من قبل ساكنيها؛ سواء على أرضهم أو علي أرض الدولة بدون تراخيص رسمية، ولذا فهي تفتقر إلي الخدمات والمرافق

الأساسية التي قد تمتنع الجهات الرسمية عن توفيرها نظرا لعدم قانونية هذه الوحدات[17]. وتصف الباحثة الوضع الخطير الذي يحيط بأهم المدن المصرية إثر تزايد العشوائيات على حواشيها، فتشير إلى أن عدد سكان العشوائيات في مصر يصل إلي 37% من عدد سكان المناطق الحضرية، حتى وصلت إلى 916 منطقة عام 2000 ووصلت إلي 1228 في عام 2003، حيث سجل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارالمصري عددها بـ 1034 مجتمعا عشوائيا. أما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري فقد سجل عددها بـ909 منطقة، ويعود هذا التباين في الأرقام إلى أن الجهات الحكومية لم تتفق حتى الآن على تعريف واحد للمنطقة العشوائية[18]. تجدر الإشارة إلى أن المناطق العشوائية في مصر يطلق عليها أحزمة الفقر، فالقاهرة على سبيل المثال محاطة بـ 76 منطقة عشوائية تحتل مساحة 23,104 ك.م^2 ويسكنها 2,098469 نسمة، ففي الشمال تحتل العشوائيات مناطق (شبرا، الخيمة، المطرية)، وفي الجنوب تحتل مناطق (دار السلام، البساتين، حلوان والتبين)؛ وفي الوسط توجد في (الفسطاط واسطبل عنتر)، وفي الشرق (منشية ناصر والزبالين)[19].

2-2- خصائص العشوائيات الحضرية:

إن النمو الحضري المتسارع في العديد من الدول أدى إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها، فظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية وشبكات الصرف الصحي، كما ارتفعت معدلات الجريمة، وتدهورت صحة البيئة في المساكن العشوائية[20]. وكان من أبرز نتائج التوسع الحضري أن انخفض عدد سكان الريف بصورة مستمرة في مختلف المجتمعات خاصة النامية والحضرية منها، وتفاقم النزوح إلى المدن بنسب متزايدة، بحيث أصبحت ظاهرة التحضر حصيلة الهجرة الكبرى للقرن العشرين أكثر مما هي حصيلة للنمو السكاني الطبيعي[21]، وهي أيضا أسرع نموا من ظاهرة التصنيع والبناء، كما يفوق نزوح سكان الريف إلى الحضر معدلات إنشاء المواطن الجديدة للعمل، وبناء المساكن، واستحداث الخدمات الضرورية من نقل وعلاج وتأطير إداري بكثير[22].

وأشار "علي بوعناقة"[23] إلى أن نماذج التنمية المتبعة في الوطن العربي، والجزائر منه، أدت إلى اختلالات بين الريف والمدينة، حيث إن الهجرة الريفية العشوائية بفضل العوامل المختلفة أدت إلى إفراغ الريف من الطاقات البشرية، وبالمقابل ساعد ذلك على نمو المدن نموا فاق التصور، وقد صاحب الظاهرة مطالب جديدة فاقت الاحتياجات المتوفرة المادية والثقافية.

وقد نتساءل في هذا الشأن: ما هي طبيعة هاته الأحياء العشوائية أو الهامشية؟ إجابة عن هذا التساؤل، تؤكد "سناء الخولي" أن نتيجة التوسع الحضري في مختلف البلدان العربية كان نموا يتصف بصفات التلقائية الفوضوية، ويقوم على الاستيلاء على الفضاء المتاح حتى لو كان من جنس المقابر كما هو الحال بمصر، أو حتى الأوهاد والمستنقعات كما هو الشأن في تونس وقطر، أو الغابات العمومية كما كان الحال في الجزائر[24].

وتضيف تعريفا ماديا لهاته الأحياء والمساكن فتقول: تتكون هذه الأحياء السكنية عادة من منازل قديمة متهدمة أو من أكواخ صنعت من الأخشاب والصفيح، وبعضها عبارة عن عدد من الحجرات الضيقة المتجاورة تسكن في كل حجرة منها عائلة بأكملها، وعادة ما يستخدمون دورة مياه واحدة، وبعض المساكن في هذه الأحياء جديدة بناها أصحابها لأن دخلها مغر بالنسبة إلى تكلفتها[25].

يقر "إبراهيم توهامي" أن سكان الأحياء المتخلفة يعيشون على أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام[26].

على أن هاته الأحياء المتخلفة أو الهامشية هي خاصية المدينة، وتتميز بجملة من خصائص مشتركة يحددها كالآتي: فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي عبارة عن صورة للهامشية الإيكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص، ودون أن يتمكنوا من بنائها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية، وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية[27].

رغم أن السكن في الأحياء المتخلفة يتميز بطابعه غير المناسب الذي يتجسد في تدني الخدمات، شدة الازدحام والاختناق، فإن هناك عناصر أخرى تتميز بها، وهذا ما أقره "كلينار مارشال" "Marchel Clinard" حينما أشار إلى أنها تشكل في الواقع أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير والقيم المتمحورة حول تدني مستويات الصحة وممارستها السلوكات الانحرافية، الانعزال الاجتماعي واللامبالاة. ويبدو واضحا أن سكان الأحياء المتخلفة معزولون عن بنيات السلطة العامة ويعاملون بطريقة ازدرائية بحكم احتلالهم المواقع الدنيا في البنية الاجتماعية[28]، ولقد استخدمت بحدة تعابير

وتعريفات لهاته الأحياء للتعبير عن خصوصيتها ونمط عيش ساكنيها: كالأحياء الهامشية، الأحياء القصديرية والفوضوية، الأحياء غير المخططة، الأحياء العشوائية، مدن الكرتون، مدن الصفيح... وغيرها.

وعلى الرغم من إعلان الأمم المتحدة عام 1987 كعام دولي لإسكان من لا مأوى لهم، إلا أن نسبة كبيرة من المساكن في الدول النامية تشيد قبل الحصول على ترخيص وموافقة الجهات المختصة على البناء، وتتراوح نسبة من يسكنون في أحياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين 30 % إلى 60%[29]. كما أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإنماء المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العواصم، كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن 70%[30].

تعتبر تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية، وكذلك مصدر الكثير من الآفات والمشاكل الصحية والسلوكات غير السوية. وفي ورقة علمية في المؤتمر الخامس والعشرين للديموغرافيا بالقاهرة، أشارت الباحثة "عايدة البطران" إلى مشكلة الإسكان العشوائي في مصر، حيث توصلت إلى تقدير عدد المناطق العشوائية في مصر بنحو 1034 منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، وهناك 81 منطقة مطلوب إزالتها، ويسكن في تلك الأحياء العشوائية نحو 12.6 مليون نسمة، يشكلون نحو 46% من إجمالي سكان المراكز[31].

ويرجع ازدياد الأحياء الهامشية أو العشوائية في البلدان العربية لعدة عوامل، أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية، ويشير الكثير من الباحثين إلى أن الصفة الغالبة التي تؤسس لهذا النوع من الأحياء والمساكن هي الأسر المهاجرة وبدرجة أقل الأفراد، فالأفراد عموما يلجؤون إلى الأقارب والأصدقاء، وليس لهم القدرة على تنمية هذا الشكل من الأحياء، كذلك من أسباب هذا الازدياد عدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل اللازمة وتطوير الأنشطة الفلاحية وعصرنتها.

كما أدى ارتفاع قيمة الأراضي وارتفاع إيجارات المنازل في المدن والعواصم إلى نزوح بعض الأسر الفقيرة لأطراف المدن وإقامتها في الأحياء العشوائية، وهناك عامل آخر يتعلق بالجانب القانوني والمتمثل في عدم تطبيق قوانين الملكية للأراضي والقوانين الخاصة بترخيص المباني.

2-3- العشوائيات الحضرية في الجزائر في ظل زيادة الهجرة الريفية:

وقد شهدت الجزائر كمثيلاتها من البلدان العربية هذا النمط من المساكن والأحياء القصديرية، والتي شيدت ولا تزال بأطراف المدن، خاصة الكبرى منها، حيث اتضح أن نحو 6% من سكان الجزائر العاصمة يقيمون في أحياء عشوائية[32]. وقد كانت الهجرة الريفية نحو المدن سببا وعاملا حاسما في ظهور ونمو هذا النمط غير المخطط من الأحياء. وفي غياب دراسات مسحية إحصائية، كشف الواقع الجزائري تميز هاته الظاهرة بهجرة الأسر، مع خصوصية حجمها الكبير وبرواسبها الثقافية والاجتماعية لتحل وتأخذ موقعا لها بالمدينة، فقد أسهم هذا النزوح الريفي لهاته الأسر بإحداث مشكلات كبيرة بالتهيئة العمرانية خاصة بضواحي المدن وظهور الأحياء التلقائية والنزوح الريفي، لا تعتبر فقط انتقال أهل الريف إلى المدينة، لكنه أيضا انتقال لنوع من الحضارة إلى آخر.

فالهجرات لعبت دورا مهما في العلاقات بين الثقافة الريفية والثقافة الحضرية في إطار المتصل الريفي الحضري. ولقد تساءل عدة باحثين عن أسباب استمرار العلاقات مع الوسط الأصلي فغالبا ما يكون مسلما به أن انتقال النازح إلى وسط اجتماعي مختلف تماما عما اعتاده من السلوك والتصرفات والعادات تجعله يحس بنوع من الغربة والانعزال والتهميش[33].

ويضيف "بن عطية" أن الريفي يصل إلى المدينة بموقفين، فهولم يأت إلى المدينة في إطار اقتصادي محدد، لكن في انتظار غير مخطط لاندماج اقتصادي اجتماعي في المدينة، إنه يأتي إلى المدينة بجلب معه وبالحفاظ عليها، كل العلاقات العائلية، الاقتصادية والاجتماعية، التي تربطه بأصله الريفي[34].

لقد هاجرت الكثير من الأسر الجزائرية من الريف إلى المدن اضطراريا لأسباب عدة وخلال فترات متباينة، والأكيد أن الظروف الصعبة جعلت التأقلم مع الحياة الحضرية ليس بالأمر الهين. ومع غلاء المعيشة بالمدينة وغلاء قيمة الأرض والمضاربة فيها، كان البديل الوحيد هو الاحتماء بأطراف المدينة، وبناء سكن فوضوي دون رخصة في العموم، ودون توفر المرافق الضرورية للعيش.

يؤكد "إبراهيم توهامي" في دراسته الميدانية بإحدى الأحياء الهامشية القريبة من مدينة سكيكدة، أن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل أحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة[35].

وأشار إلى أن حل مشكلات الأحياء المتخلفة لا يكمن في تقدير السلطات المحلية في بعض الحلول الجزئية، وإنما في ضرورة تبني حلول جذرية تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية بهدف إرساء دعائم العدالة الاجتماعية، وتقليل

الفوارق الطبقية في المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقتها البشرية التي يمكن إن أحسن استغلالها أن تدعم جهود التنمية المتواصلة[36].

ومن جهة أخرى يرى "عبد الله النعيم" أن أمن واستقرار مجتمع المدينة ككل ينبغي أن يكون هدف تنمية محدد في إطار عملية تخطيط المدن تخطيطا سليما تراعى فيه كل الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والأسرية[37].

الخاتمة

لعل الاهتمام بواقع الأحياء العشوائية من خلال توفير مختلف البنى التحتية ومرافق الحياة الضرورية بها، واعتماد سياسات تنموية خاصة بالأرياف والقرى لمنح فرص البقاء والاستقرار لأهل الريف لمزاولة نشاطاتهم الزراعية، كفيل بالحفاظ على التوازن الطبيعي بين الريف والمدينة في الجزائر، في ظل المتصل ريفي/حضري. يمكن أن تسهم المقترحات التالية بالتخفيف من تدفق تيارات الهجرة الريفية وليس وقفها، ومن بينها:

- تخطيط التنمية الاقتصادية بشكل متوازن بحيث تتضمن توزيع المشاريع الصناعية والخدمية بين المناطق الحضرية والريفية.
- تنمية المناطق الريفية اجتماعياً وثقافياً وتعليمياً وصحياً وخدمياً.
- إشراك الفلاحين بكل ما يتعلق بتطوير وتنمية الريف لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في ذلك.
- توسيع مساحة الأراضي الزراعية عن طريق استصلاحها ووقف عملية التصحر.
- تنسيق أفضل بين مؤسسات التخطيط المركزي والمؤسسات المحلية عند وضع خطط تتعلق بتنمية وتطوير الأرياف.
- تخفيف الضغط على المدن الكبيرة، وذلك بتنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لاجتذاب فائض سكان الأرياف.

ففي مجال تخطيط السكن والإسكان وتطوير بعض المناطق العشوائية وإزالة البعض منها يجب:

أ- إنشاء مشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود داخل المدن وتشجيع المشاريع الإسكانية التعاونية.

ب- تفعيل دور الرقابة البلدية في التشريعات الخاصة بالبناء بحيث تكون أكثر فاعلية للحد من الاستمرار في إنشاء المباني المخالفة لأحكام التنظيم ومتطلبات البناء كالتراخيص.

ج- ضرورة تنفيذ التشريعات القانونية الخاصة بحماية الأراضي من التعديات العشوائية الجديدة.

د- قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة ظاهرة السكن العشوائي.

ويبقى أهم حل للقضاء على الأحياء العشوائية، هو خلق نوع من الاستقرار للأسر وأفرادها بالأرياف، من خلال ترشيد تيارات الهجرة وفق خطط مدروسة بحيث تصبح هذه العملية منسجمة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي ومع حاجات المدن للأيدي العاملة، ففي هذه الحالة ستكون فوائدها أكثر من مضارها. وفي المقابل تشجيع الهجرة العكسية بخلق مشاريع تنموية جاذبة في المناطق الريفية. ولا يأتي ذلك إلا في إطار الاهتمام بالتنمية الريفية الحقيقية. والجزائر ضمن استراتيجياتها اليوم تسعى إلى بعث الكثير من مشاريع الدعم الفلاحي، وكذا المساهمة في برامج بناء السكن الريفي، بغية تحقيق قدر مهم من استقرارالأسرالريفية في الجزائر بالقرى والأرياف للإسهام في تحقيق التنمية الريفية والوطنية المنشودة.

الهوامش:

1- إسحاق، يعقوب القطب، **الحركة السكانية من الريف إلى المدينة في الوطن العربي**، إصدارات العهد العربي لإنماء المدن، مطابع جامعة الملك، 1986، ص .5

2 - على عبد الرزاق، جبلي، **علم اجتماع السكان**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 256.

3- نفس الصفحة، ص 256.

4- نفس الصفحة، ص ص 256- 257.

5- نفس الصفحة، ص260.

6- محمد، الجوهري، وسعاد، عثمان، **دراسات في الأنتروبولوجيا الحضرية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1991، ص 222.

7 - هاشم، نعمة، **الهجرة الريفية الحضرية، الأسباب والمعالجات**، قراءة يوم 25/ 03/ 2008." نسخة الكترونية " www.rezgar.com

8- نفس المرجع.

9 - نفس المرجع.

10 – محمد عاطف، غيث، **التغير الاجتماعي في المجتمع العربي**، القاهرة، دار النهضة للطباعة والنشر، بدون تاريخ النشر، ص 154.

11- نفس المرجع، نفس الصفحة.

12 - فيصل محمد، غرايبية، **انعكاسات الهجرة على كيان الأسرة، ووظائف أعضائها في المجتمع العربي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول مستقبل الأسرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس 2- 23 فيفري، 1989، ص 28.

13- نفس المرجع، نفس الصفحة.

14- بوتفنوشت، مصطفى، **الأسرة الجزائرية التطور والخصائص**، ترجمة أحمد دمري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص 155.

15- Djilini, Sarie, La Depossession des Fellahs, Alger , SNED, 1975, P5.
16- محمد الحنفي، **فما طبيعة معاناة الأحياء الهامشية؟** (الحوار المتمدن)، العدد 1457، يوم 10-02-2006، ص 1، "نسخة الكترونية"، قراءة يوم 2008/05/13 .
www.ahewar.org
17- رانيا حفني، **العشوائيات.. أزمة كل الحكومات!** أفريل 2005، ص 2، "نسخة الكترونية"، قراءة يوم 2008/05/04 .www.amcoptic.com
18- نفس المرجع، نفس الصفحة.
19- نفس المرجع، نفس الصفحة.
20-عبد الله، العلي النعيم، **ندوة حول الانعكاسات الأمنية وقضايا السكان والتنمية**، القاهرة، 22-12-2004، ص1.
21- سناء، الخولي، **أزمة السكن ومشاكل الشباب**، الإسكندرية، الدار المعرفة الجامعية، 2003، ص 44.
22- نفس المرجع، نفس الصفحة.
23- علي، بوعناقة، "المدينة الجزائرية والألفية الثالثة"، **مجلة التواصل للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة عنابة، جوان، 2000، ص 16.
24- سناء، الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 44.
25- نفس المرجع، ص 45.
26- إبراهيم، توهامي،"الأحياء المتخلفة بين التهميش والاندماج في البناء سنيو- اقتصادي الحضري"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، عدد5، جانفي، 2004، ص 48.
27- نفس المرجع، نفس الصفحة.
28- نفس المرجع، ص 52.
29- عبد الله، العلي النعيم، مرجع سبق ذكره، ص 2.
30- نفس المرجع، نفس الصفحة.
31- نفس المرجع، نفس الصفحة.
32- نفس المرجع، ص3.
33- خوخة، دحاس، **مقاومة الرواسب الريفية في الوسط الحضري**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 93.
34- نفس المرجع، ص 90.
35- إبراهيم ، توهامي، مرجع سبق ذكره، ص 69.
36- نفس المرجع، ص 70.
37- عبد الله العلي نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 4.